

بنك الكويت الوطني
العام 2024
مؤتمر المستثمرين/ المحليين
29 يناير 2025



بنك الكويت الوطني
المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح العام 2024

الأحد، الموافق 2 فبراير 2025

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الأربعاء الموافق 29 يناير 2025 في الساعة الثالثة عصراً حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركون من البنك:

السيد/ عصام الصقر - نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ سوجيت رونغي - المدير المالي للمجموعة

السيد/ أمير حنا - رئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال

إدارة المؤتمر:

السيد/ أحمد الشاذلي من المجموعة المالية هيرميس (EFG Hermes)

أحمد الشاذلي:

مساء الخير جميعاً.

معكم أحمد الشاذلي من المجموعة المالية هيرميس. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني للعام 2024. ينضم إلينا اليوم نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ عصام الصقر، والمدير المالي للمجموعة في بنك الكويت الوطني، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا.

سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً أحمد.

أمير حنا:

مساء الخير على الجميع. نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم.

قبل أن نبدأ، أود أن أحييكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحدثها فيما يتعلق بالبيانات التطعية المبينة هنا. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

كما اعتدنا في مؤتمراتنا السابقة، سنبدأ في موافاتكم ببعض الملاحظات الافتتاحية فيما يخص البيئة التشغيلية وأبرز مؤشرات العام 2024 من قبل السيد/ عصام الصقر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، ثم ننتقل إلى السيد/ سوجيت رونغي، المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل، ثم ننتقل بعد العرض اخيراً للإجابة على أسئلتكم الواردة على منصة Webex. كما يسعدنا متابعة الردود على أسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الإلكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الإلكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني، كما تجدون العرض المقدم لكم اليوم عبر موقعنا الإلكتروني أيضاً.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، ليوافيكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

شكراً لك أمير.

عصام الصقر:

يسعدني تواجدي معكم اليوم لاستعراض النتائج المالية للمجموعة عن السنة المالية 2024 وفترة الربع الرابع من العام.

ما زالت آفاق الاقتصاد العالمي تتسم بتوقعات نمو معتدلة، مع استمرار تفاوت الأداء الاقتصادي والسياسات النقدية بين مختلف دول العالم. إلى جانب ذلك، ما تزال هناك بعض الضغوط التضخمية، إلى جانب تصاعد الصراعات الإقليمية، وحالة عدم اليقين بشأن التوجهات السياسية، والتي لا تزال تلقي بظلالها على المشهد الاقتصادي العالمي.

وفي هذا السياق، أظهرت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي مرونة نسبية أمام الصدمات الاقتصادية الأخيرة، على خلفية استفادتها من تسارع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وجهود التنوع التي تعزز نشاط الأعمال، بما يرسخ أسساً قوية للنمو خلال العام الجاري. إلا أن التطورات الجيوسياسية ربما ينجم عنها اضطرابات في سلاسل التوريد لقطاع النفط والغاز العالمي، مما يعمق التقلبات في مستويات الطلب ويؤثر بشكل جوهري على استقرار الأسعار.

وفي الكويت، فعلى الرغم من تباطؤ نشاط الاقتصاد الكلي نسبياً خلال العام 2024، إلا أن التوقعات على المدى القريب تشير إلى انتعاش قوي في العام 2025. ويعزى ذلك إلى توقعات التراجع عن التخفيضات الطوعية لإنتاج الأوبك وحلفائها، إلى جانب انتعاش الإنفاق الاستهلاكي بوتيرة معتدلة، وتحسن نمو الائتمان، وتزايد اسناد المشاريع التنموية، فضلاً عن احتمالات ارتفاع الاستثمار العام. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت ليصل إلى 3.0% في العام 2025. من جهة أخرى، استمر التضخم في التراجع ليصل في المتوسط إلى 3.0% في العام 2024، مع توقعات باستمرار هذا الاتجاه ليصل معدل التضخم الكلي إلى 2.5% في المتوسط خلال العام 2025.

أما بالنسبة لنشاط سوق المشاريع المحلية، فقد شهدنا ارتفاعاً ملحوظاً في وتيرة اسناد المشاريع لكل فترة ربع سنوية خلال العام 2024 مما رفع الإجمالي السنوي لقيمة المشاريع المسندة إلى 2.74 مليار دينار كويتي، بنمو بلغت نسبته 45% مقارنة بمستويات العام 2023. ومن المتوقع أن يستمر الزخم في العام 2025 في ظل مواصلة الحكومة المضي قدماً في تنفيذ أجندها التنموية. بالإضافة إلى ذلك، هناك ما يقدر بنحو 7.8 مليار دينار كويتي من المشاريع على خط الترسية لهذا العام.

وعلى الرغم من التحديات المستمرة الناتجة عن التوترات الجيوسياسية وأوضاع الاقتصاد الكلي، إلا أن بنك الكويت الوطني نجح في اثبات مرونته وقدرته العالية على التكيف، مما مكنه من التعامل بفعالية مع المشهد العالمي المتغير وتحقيق أداء مالي متميز.

وفي العام 2024، سجلنا صافي ربح قدره 600.1 مليون دينار كويتي، بنمو بلغت نسبته 7% على أساس سنوي. أما بالنسبة للأشهر الثلاثة المنتهية في ديسمبر 2024، فقد بلغ صافي الربح 143.1 مليون دينار كويتي، بنمو قدره 10.5% على أساس سنوي.

وارتفع صافي إيرادات التشغيل بنسبة 7.2% على أساس سنوي ليصل إلى 1.3 مليار دينار كويتي بدعم رئيسي من ارتفاع صافي إيرادات الفوائد، هذا إلى جانب زيادة الاتعاب والعمولات وإيرادات التعامل بالعملة الأجنبية.

كما حافظنا على تفوق الأداء من خلال استراتيجيات التنوع الناجحة والاستفادة من الابتكار التكنولوجي لاقتناص الفرص الواعدة في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية. إلى جانب ذلك، عززنا مرونتنا والتزامنا بالتميز، الأمر الذي ساهم في تحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل لكافة أصحاب المصالح. وبلغ العائد على متوسط إجمالي الموجودات خلال هذه الفترة 1.55%، في حين بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 15.1%.

نؤكد في بنك الكويت الوطني التزامنا الراسخ بتقديم قيمة استثنائية لعملائنا من خلال الحلول المبتكرة المصممة بعناية لتلبية احتياجاتهم المتنوعة. ونواصل إعطاء الأولوية للابتكار وتوظيف التكنولوجيا المتقدمة لتعزيز ريادتنا وترسيخ الاستدامة، مع استغلال الفرص الواعدة والاستفادة من ميزتنا الفريدة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

وعلى الصعيد الدولي، استمرت عملياتنا في الأسواق الرئيسية في توسيع نطاق عروضها، مما ساهم في تنويع مصادر الإيرادات، والحد من المخاطر، وتعزيز الكفاءة التشغيلية. وبالتوازي، واصلت أعمال إدارة الثروات توسيع نطاق حضورها وتطوير خدماتها، بما يضمن تقديم تجربة متميزة وشاملة تلبى تطلعات عملائنا.

وفي العام 2024، عزز بنك الكويت الوطني مكانته الريادية في مجال الاستدامة، مؤكداً التزامه الراسخ بتطبيق الممارسات البيئية المسؤولة. وحقق البنك إنجازات هامة خلال العام، أبرزها انضمامه إلى مبادرة الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF)، ليصبح بذلك أول بنك في الكويت ينضم إلى المؤسسات المالية الرائدة حول العالم في قياس والكشف عن انبعاثات الغازات الدفيئة المرتبطة بمحفظة الإقراض والاستثمار، هذا إلى جانب إصدار البنك لأول سندات خضراء في الكويت. وتعكس هذه الخطوات التقدم المستمر الذي تحرزه المجموعة نحو مستقبل أكثر استدامة، وتجسد التزامها بالتحول البيئي من خلال حشد رأس المال اللازم لدعم عملية التحول.

إلى هنا أصل إلى ختام حديثي، وننتقل الآن إلى سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يستعرض معكم النتائج المالية عن السنة المالية 2024 وفترة الربع الرابع من العام بمزيد من التفصيل.

شكراً لك السيد/ عصام

سوجيت رونغي:

أهلاً ومرحباً بكم جميعاً .

يسعدني تواجدي معكم اليوم لاستعراض النتائج المالية للمجموعة عن العام 2024.

قمنا مؤخراً بالإعلان عن تسجيل صافي ربح قدره 600.1 مليون دينار كويتي عن السنة 2024، مسجلين أعلى مستوى نمو في تاريخ المجموعة بزيادة بلغت نسبتها 7% مقارنة بنتائج السنة المالية 2023. وتعكس هذه النتائج الأداء التشغيلي المتميز للمجموعة، مما يبرز النمو المتواصل الذي يشهده نموذج أعمالنا المتنوع.

وقبل الخوض في تفاصيل نتائجنا المالية، أود أولاً أن أتطرق بإيجاز للبيئة التشغيلية بصفة عامة خلال السنة الحالية.

على الرغم من التقلبات الجيوسياسية على الصعيدين العالمي والإقليمي، تمكن بنك الكويت الوطني من الاستفادة من استقرار البيئة التشغيلية في الكويت بدعم من سياسة أسعار الفائدة المرتفعة التي استمرت لفترة طويلة خلال العام. إلا أن حالة عدم اليقين بشأن حجم تخفيضات أسعار الفائدة المتوقعة، إلى جانب الضغوط المتزايدة على مستويات الطلب والتحديات الجيوسياسية، ما زالت تلقي بظلالها على بيئة التشغيل العالمية.

ونبدأ الآن تغطية نتائجنا عن السنة المالية 2024.

كما هو موضح في أعلى الجزء الأيسر من هذه الشريحة، سجل البنك صافي ربح قدره 600.1 مليون دينار كويتي أي بنمو بلغت نسبته 7.0% على أساس سنوي، أو ما يعادل زيادة بنحو 39.5 مليون دينار كويتي. وتتمثل العوامل الرئيسية التي ساهمت في هذا الأداء القوي لصافي الربح في مزيج من النمو الملحوظ لحجم أنشطة الأعمال، والاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة نسبياً، إلى جانب تحسن أداء الاتعاب والعمولات والتعامل بالعملات الأجنبية، مما أدى إلى تحقيق نتائج تشغيلية متميزة. كما شهدت القروض والسلف نمواً بنسبة 6.4% على أساس سنوي، في حين عززت استثماراتنا في الأوراق المالية بشكل كبير أصول المجموعة، محققة نمواً بنسبة 10.8% مقارنة بديسمبر 2023.

ويوضح الجانب الأيمن من شريحة العرض الفائض التشغيلي، أي الأرباح قبل احتساب المخصصات والضرائب، والذي بلغ 783.2 مليون دينار كويتي، بنمو قدره 42.9 مليون دينار كويتي او بنسبة +5.8% مقارنة بالعام 2023. كما نما صافي الإيرادات التشغيلية بنحو 84.4 مليون دينار كويتي، أي بنسبة +7.2%، فيما ارتفعت التكاليف التشغيلية بنحو 41.5 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل +9.7%، مقارنة بمستويات العام السابق.

وفي الربع الرابع من العام 2024، بلغ صافي الربح 143.1 مليون دينار كويتي، متراجعاً بنسبة 13.1% مقارنة بالربع السابق فيما يعزى ذلك إلى تراجع أسعار الفائدة المرجعية، وارتفاع التكاليف التشغيلية، وزيادة مخصصات الائتمان والمخصصات الأخرى.

ويواصل مزيج الإيرادات التشغيلية المبين في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض إظهار مزيجاً جيداً، حيث شكلت الإيرادات من غير الفوائد 22% من إجمالي الإيرادات.

وسوف نتطرق بعد قليل بالمزيد من التفاصيل إلى أهم المحركات الرئيسية للتغيرات التي طرأت على الإيرادات والهوامش والتكاليف.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

وهنا سنلقي نظرة على صافي إيرادات الفوائد والمحركات التي ساهمت في أدائه.

ويوضح الرسم البياني في أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض وصول صافي إيرادات الفوائد إلى 980.1 مليون دينار كويتي في العام 2024، بنمو بلغت نسبته 8.3% مقارنة بالعام 2023، على خلفية الاستفادة بصفة رئيسية من نمو حجم أنشطة الاقراض والاستثمارات في أوراق مالية على مستوى القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة للمجموعة إلى جانب ارتفاع متوسط أسعار الفائدة مقارنة بالمستويات المسجلة في العام 2023. وبالنظر إلى الرسم البياني في أعلى الجانب الأيمن من الشريحة يمكننا أيضاً ملاحظة نمو متوسط الأصول المدرة للإيرادات بنحو 2.0 مليار دينار وبنسبة 5.6% مقارنة بمستويات العام 2023 لتصل إلى 36.9 مليار دينار كويتي.

ونرى من الرسم البياني في أسفل اليسار أن متوسط صافي هامش الفائدة لعام 2024 بلغ 2.66% وهو ما يعكس تحسناً بمقدار 7 نقاط أساس عن عام 2023، مدفوعاً بنمو العائد، على الرغم من زيادة تكلفة التمويل. وبلغ عائد المجموعة وتكلفة التمويل للعام الحالي 6.14% و3.93% على التوالي. وتعكس الزيادة في تكلفة التمويل لإعادة تسعير الودائع بأسعار السوق المتنامية والتأثير الكامل لانتقال ودائع

الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى الودائع لأجل خلال العام السابق. ومع ذلك، استقرت أحجام ودايع الحسابات الجارية وحسابات التوفير خلال العام الحالي. وعلاوة على ذلك، لا تزال القاعدة الثابتة والمستقرة من ودايع العملاء الأفراد تعود بالفائدة على المجموعة.

وبلغ صافي هامش الفائدة في الربع الرابع من العام 2024 نسبة 2.58%، بانخفاض 15 نقطة أساس عن الربع السابق، وتأثر سلباً بخفض أسعار الفائدة المعيارية (بالدولار الأمريكي والدينار الكويتي) والتغيير في مزيج الأصول بسبب انخفاض أحجام سندات بنك الكويت المركزي وزيادة نشاط سوق النقد مما أفاد صافي هامش الفائدة ولكن بهامش أقل نسبياً.

وفي أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض، يمكننا ملاحظة العوامل المحركة لارتفاع صافي هامش الفائدة بواقع 7 نقاط أساس على أساس سنوي ليصل إلى 2.66% في العام 2024. إذ ساهم ارتفاع حجم القروض بدعم من النمو القوي على أساس سنوي والارتفاع النسبي في متوسط أسعار الفائدة، في تعزيز صافي هامش الفائدة بنحو 46 نقطة أساس. في المقابل، ساهم ارتفاع تكاليف التمويل في الضغط على صافي هامش الفائدة بمقدار 26 نقطة أساس. أما الانخفاض بنحو 13 نقطة أساس في البنود الأخرى، فيعزى بصفة رئيسية إلى عوامل متعددة، بما في ذلك التغيير في مزيج الأصول وما إلى ذلك. ومنتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

كما نلاحظ أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، أن إجمالي إيرادات غير الفوائد بلغ 271.1 مليون دينار كويتي في العام 2024، مرتفعاً بنحو 9.5 مليون دينار كويتي عن المستويات المسجلة في العام 2023. وارتفع صافي الأتعاب والعمولات بنحو 205.7 مليون دينار كويتي، بما يعكس نمواً بنسبة 4.6% ومدفوعاً بالمساهمات القوية من مختلف قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية للمجموعة. وبلغت إيرادات التعامل بالعملة الأجنبية 41.2 مليون دينار كويتي، مسجلة زيادة بنسبة 13.9% مقارنة بالعام 2023، بفضل الأداء الأساسي القوي والتغيير الإيجابي في حركة العملات على الأصول المرتبطة بإصدارات سندات من الشريحة 1 لرأس المال بالدولار الأمريكي. في المقابل، انخفضت مصادر الإيرادات الأخرى من غير الفوائد إلى 24.3 مليون دينار كويتي مقارنة بالعام السابق، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تراجع إيرادات الاستثمار.

وتتنوع مصادر الرسوم والعمولات عبر مختلف المناطق الجغرافية وخطوط الأعمال. وتشكل الأنشطة المصرفية الأساسية الركيزة الرئيسية للإيرادات من غير الفائدة، مستندة إلى عوامل تشغيلية مرتبطة بأنشطة الأعمال المختلفة.

وننتقل الآن إلى المصروفات التشغيلية الموضحة في الرسم البياني أعلى الجانب الأيمن من الشريحة. فقد بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية 468 مليون دينار كويتي في العام 2024، أي مرتفعاً بنسبة 9.7% مقارنة بالعام السابق. ويعكس نمو التكاليف ارتفاع مستويات النشاط عبر شبكة المجموعة، والاستثمار المستمر في مبادرات الأعمال الرئيسية، والتقنيات الرقمية، والموارد وغيرها. وتدعم هذه الاستثمارات قدرة المجموعة على تقديم خدمات عالية الجودة لعملائها، مع تعزيز الكفاءة التشغيلية من خلال تحسين إدارة الموارد.

ويركز بنك الكويت الوطني بشكل مستمر على تطوير قنواته الرقمية وتوسيع عروضه من المنتجات، مما يلعب دوراً حيوياً في استقطاب العملاء وتلبية احتياجاتهم، في ظل تحقيق زيادة ملحوظة في حجم المعاملات الإلكترونية. ويواصل البنك توسيع نطاق خدماته من خلال تقديم منتجات مختارة في أسواق محددة، مثل خدمات إدارة الثروات عبر الوطني للثروات، والخدمات المصرفية الإسلامية عبر بنك بوبيان، بالإضافة إلى الاستفادة من امتداد شبكته الدولية لتعزيز نمو الأعمال العالمية.

ونتيجة لذلك، بلغ معدل التكلفة إلى الدخل 37.4% في العام 2024 مقابل 36.6% في العام 2023.

وننتقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر انخفاض القيمة الموضحة أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض.

إذ بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 86.5 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2024 بتراجع بلغ 16.6 مليون دينار، وبلغت مخصصات خسائر الائتمان 87.2 مليون دينار كويتي مقابل 81.8 مليون دينار كويتي في العام 2023. وبلغت المخصصات المحددة 65.1 مليون دينار كويتي في سياق أنشطة الأعمال الاعتيادية في الكويت والمواقع الخارجية للمجموعة. وبلغت المخصصات العامة 22.2 مليون دينار كويتي، والتي تضمنت عنصراً من المخصصات الاحترازية. وما تزال المجموعة تحرص على اتباع نهجاً محافظاً في إدارة مخاطر الائتمان.

واستردت المجموعة مخصصات بقيمة 0.8 مليون دينار كويتي في العام 2024 موجهة نحو خسائر الائتمان المتوقعة والمخصصات الأخرى، مستفيدة من انخفاض صافي الاحتياجات تجاه الأصول المالية غير الائتمانية.

وبلغت تكلفة المخاطر 37 نقطة أساس في العام 2024 مقابل 36 نقطة أساس في العام 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن المركز المالي للمجموعة ما يزال قوياً ويتمتع بمستويات عالية من الجودة الائتمانية، إلى جانب مستويات رسمة قوية يتميز بها بنك الكويت الوطني فضلاً عن قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية تساهم في تعزيز قدرة استيعاب البنك لخسائر الائتمان.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

من خلال استعراض هذه الشريحة، سوف أتناول بمزيد من التفاصيل جانب تنوع إيرادات المجموعة عبر مختلف أنشطة الأعمال.

تستمر مجموعة بنك الكويت الوطني في الاستفادة من ميزة فريدة بين البنوك الكويتية تتمثل في الانتشار الجغرافي الواسع لعملياتها من خلال شبكة الفروع الخارجية والشركات التابعة، هذا إلى جانب قدرتها على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية في آن واحد.

وتعتبر قطاعات أعمال بنك الكويت الوطني من الركائز الأساسية التي تساهم في تنوع أنشطة أعمال البنك، مما يوفر ميزة تنافسية قوية ويمنح أرباح المجموعة درجة عالية من المرونة.

وتجدر الإشارة إلى أن الخدمات المصرفية الشخصية ساهمت بنسبة 21% و17% من صافي إيرادات التشغيل وأرباح المجموعة على التوالي. وبالمثل، ساهمت الخدمات المصرفية للشركات بنسبة 13% و19% من صافي إيرادات التشغيل وأرباح المجموعة، على التوالي.

من جهة أخرى، ساهمت الفروع الخارجية والشركات التابعة بنسبة 24% من إيرادات التشغيل وبنسبة 23% من أرباح المجموعة بما يعكس قوة الأداء التشغيلي.

وبلغ صافي ربح بنك بوبيان، الذارع الإسلامي للمجموعة 96.8 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 20.3% عن المستويات المسجلة في العام 2023، بدعم من النمو القوي بنسبة 11.7% في الفائض التشغيلي وكذلك انخفاض مخصصات خسائر الائتمان.

وساهمت مجموعة الوطني للثروات بنسبة 9% و11% من إيرادات التشغيل وأرباح المجموعة على التوالي. وتوفر الوطني للثروات خدمات إدارة الأصول والوساطة والإقراض والودائع وغيرها من العروض المخصصة والمبتكرة للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية والمؤسسات.

وأخيراً في الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن من الشريحة، تلاحظون مساهمة الفروع الخارجية وبنك بوبيان في إجمالي أصول المجموعة بنسبة 44% و23%، على التوالي، مما يعزز من استراتيجية تنويع مصادر الإيرادات لدى المجموعة.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سوف نلقي نظرة على بعض اتجاهات البنود الرئيسية بقائمة المركز المالي خلال هذه الفترة.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي الموجودات 40.3 مليار دينار كويتي كما في نهاية ديسمبر 2024، بنمو بلغت نسبته 7.1% على أساس سنوي، بما في ذلك التأثير السلبي لتراجع قيمة الجنيه المصري في مارس 2024.

وسجلت قروض وسلفيات المجموعة نمواً ملحوظاً لتصل إلى 23.7 مليار دينار كويتي، بزيادة قدرها 1.4 مليار دينار كويتي أو ما يعادل 6.4% خلال العام الجاري. وجاء هذا النمو مدعوماً بزيادة القروض في الكويت والمواقع الدولية، سواء في الخدمات المصرفية التقليدية أو الإسلامية. كما سجل الاستثمار في أوراق مالية نمواً سنوياً بنسبة 10.8% ليلعب 7.6 مليار دينار كويتي.

وعلى صعيد ودائع العملاء، أي الودائع غير المصرفية وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، فقد بلغت 22.9 مليار دينار كويتي بما يعكس نمواً قوياً بنسبة 4.2% على أساس سنوي. وخلال العام 2023، لاحظنا التحول من الودائع منخفضة التكلفة إلى ودائع لأجل، الأكثر تكلفة نسبياً. إلا أن مستويات الودائع تحت الطلب وودائع الادخار استقرت خلال العام 2024 وتجاوزت المستويات المسجلة في ديسمبر 2023. وتواصلت المجموعة الاستفادة من قاعدة قوية من ودائع قطاع التجزئة.

ويعكس استقرار قاعدة ودائع قطاع التجزئة لدى بنك الكويت الوطني في التركيز المستمر على هذه النوعية من أنشطة الأعمال، مما يعزز قدرتنا الراسخة على الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة للمجموعة وقابليتنا على اجتذاب العملاء وقوة التصنيفات الائتمانية التي تتميز بها المجموعة.

وتشكل ودائع العملاء نسبة جيدة تبلغ 67% من إجمالي مزيج تمويل المجموعة.

وخلال العام، نجح بنك الكويت الوطني في إطلاق أول سندات خضراء بقيمة 500 مليون دولار أمريكي في إطار برنامج السندات العالمية متوسطة الأجل، مما أدى إلى تنويع مصادر التمويل وتعزيز التزام البنك بالتمويل المستدام، تمهيداً لتحقيق التحول نحو مرحلة انتقالية أكثر استدامة.

وتجدر الإشارة هنا إلى حفاظ المجموعة على مستويات جيدة من السيولة تتخطي المعايير الرقابية ومتطلبات اتفاقية بازل 3.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية للعام 2024 على بعض معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية.

ونلاحظ استقرار معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين عند مستوى 15.1% في العام 2024، كما بلغ العائد على متوسط إجمالي الموجودات 1.55% مقابل 1.53% في العام 2023.

وحافظت المجموعة على قوة واستقرار معدل كفاية رأس المال والذي بلغ 17.3%، متجاوزاً المتطلبات الرقابية، كما بلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى ومعدل كفاية رأس المال الأساسي - الشريحة 1 من حقوق المساهمين 13.2% 15.1%، على التوالي.

وفيما يتعلق بنسب جودة الأصول، تحسنت نسبة القروض المتعثرة مقارنة بالمستويات المسجلة في ديسمبر 2023، إذ بلغت 1.34%. من جهة أخرى، بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 263% مما يعكس السياسة المتحفظة التي تتبعها المجموعة فيما يتعلق بالمخصصات.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

بالنظر إلى هذه الشريحة، أود الحديث هنا بمزيد من التفاصيل عن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمحتسبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ووفقاً للنظام المتبع من قبل البنك المركزي، يجب على البنوك العاملة في الكويت احتساب مبلغ المخصصات الائتمانية المطلوبة (أي المبلغ المدرج في الميزانية العمومية) وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ومقارنتها بخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية التي تم التوصل إليها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 استناداً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ويعتمد نظام المخصصات الذي سيتم تطبيقه وبالتالي تحميله على بيان الدخل على أساس المبلغين في الميزانية العمومية، أيهما أعلى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إرشادات بنك الكويت المركزي الخاصة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تتبع نهجاً أكثر تحفظاً مقارنة بالمعيار الأصلي ذاته.

ويوضح الرسم البياني الرئيسي أسفل الجانب الأيمن من هذه الشريحة وصول متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة كما في ديسمبر 2024 إلى 634 مليون دينار كويتي، أي أعلى مقارنة بالمستويات المسجلة في ديسمبر 2023.

وعلى الرغم من أن الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتملة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومتطلبات بنك الكويت المركزي يعتبران نظامان مختلفان ولا تصح مقارنتهما على هذا النحو، إلا أن مخصصات الميزانية العمومية وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي تجاوزت الخسائر الائتمانية المتوقعة بنحو 276 مليون دينار كويتي، مما يوفر احتياطي كبير للمجموعة لتحمل أي تأثير سلبي محتمل لحالة عدم اليقين السائدة على متطلبات مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة.

وننتقل الآن إلى الشريحة الأخيرة من العرض.

وقبل أن أختتم حديثي، اسمحوا لي بعرض ملخص لأدائنا المالي عن العام 2024.

استمر الأداء التشغيلي القوي لبنك الكويت الوطني، مدعوماً بميزانية عمومية متينة، ومستويات مريحة من السيولة، وقاعدة رأس مال قوية، والتي كانت من أبرز العوامل التي ساهمت في تحقيق نتائج متميزة للعام 2024.

وعلى الرغم من استمرار التحديات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، إلا أننا ما زلنا نحتفظ بنظرة التفاؤل الحذر مع توقع استقرار البيئة التشغيلية بصفة عامة خلال العام 2025، على الرغم من صعوبتها.

وننتقل الآن إلى التوقعات المستقبلية للعام 2025.

فيما يتعلق بنمو أنشطة الإقراض، وبالنظر إلى الوضع الجيوسياسي الحالي وأوضاع الاقتصاد الكلي بصفة عامة، ما زلنا نتوقع أن يسجل النمو الإجمالي للقروض للعام 2025 معدل متوسط في خانة الاحاد.

الآن، ننتقل إلى صافي هامش الفائدة. حيث استفاد صافي هامش الفائدة لعام 2024 البالغ 2.66% من زيادة الحجم وأسعار فائدة أعلى لجزء كبير من العام. ومع ذلك، وكما ذكرنا سابقاً، بلغ صافي هامش

الفائدة 2.58% في الربع الرابع من العام 2024. ومن المتوقع أن يضغط التأثير الكامل لخفض أسعار الفائدة الأخير، مع توقع المزيد من الخفض (والتي لا يزال حجمها وتوقيتها غير مؤكد) ومزيج الأصول المتغير، على صافي هامش الفائدة خلال العام 2025.

وفيما يتعلق بالمصروفات التشغيلية، زادت التكاليف بنسبة 9.7% في العام 2024. ومع استمرار المجموعة في الاستثمار في الموارد البشرية والتقنيات الرقمية، نتوقع أن يصل نمو التكاليف السنوي إلى نحو 10%، مع الحفاظ على نسبة التكلفة إلى الدخل في حدود الثلاثين.

وبلغت تكلفة المخاطر 37 نقطة أساس في العام 2024، نظراً لارتفاع المخصصات العامة الاحترازية. ما زلنا متفائلون بحذر تجاه استقرار البيئة التشغيلية بصفة عامة ونتوقع أن تكون تكلفة المخاطر للعام بأكمله بالقرب من 40 نقطة أساس.

من أبرز التطورات الهامة الأخرى التي شهدتها الكويت في إطار تطبيق الركيزة الثانية من إطار العمل العالمي لضريبة الشركات (GloBE) بموجب الاتفاقية متعددة الأطراف الخاصة بتآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS 2.0)، تم فرض ضريبة الحد الأدنى التكميلية المحلية اعتباراً من العام 2025. وتفرض هذه الضريبة على الكيانات التابعة لمجموعات الشركات متعددة الجنسيات التي تحقق إيرادات سنوية تبلغ 750 مليون يورو أو أكثر. وينص القانون على دفع ضريبة الحد الأدنى التكميلية على الدخل الخاضع للضريبة بمعدل يعادل الفرق بين 15% ومعدل الضريبة الفعلي المطبق على الكيانات التي تشكل جزءاً من مجموعة الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الكويت. ومن المتوقع أن تصدر اللوائح التنفيذية لهذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ إقراره. ويحل هذا القانون محل النظامين الحاليين لضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة المطبقة على الشركات متعددة الجنسيات في الكويت. كما تم الإعلان عن قوانين مماثلة لضريبة الحد الأدنى التكميلية المحلية في كل من البحرين والإمارات.

ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يرتفع معدل الضريبة الفعلي للمجموعة بشكل كبير في العام 2025 بسبب تطبيق تشريع الركيزة الثانية في المناطق ذات الضرائب المنخفضة مثل الكويت والبحرين والإمارات.

ونظراً لحالة عدم اليقين التي يمر بها الاقتصاد الكلي، هذا إلى جانب حالة عدم اليقين السائدة خلال الفترة الحالية، فإننا نرى أنه ليس من الحكمة تقديم توقعات مستقبلية محددة بشأن الإيرادات / كفاية رأس المال، ونأمل في الحفاظ على نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع أهدافنا الداخلية والتي تتخطى الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

وبهذا ينتهي استعراض النتائج المالية. شكراً لحسن استماعكم.

أمير حنا:

شكراً لك سوجيت وشكراً لك السيد/ عصام.

سنأخذ استراحة لبعض الوقت بينما تردنا الأسئلة، ثم نعود للرد حسب الترتيب.

لدينا سؤالين او ثلاثة أسئلة حول نهج البنك ووجهة نظرنا فيما يتعلق بخيار استدعاء سندات الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي (ATI) والشريحة الثانية لرأس مال البنك (Tier 2).

سوجيت رونغي:

موعد استدعاء سندات الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي والشريحة الثانية لرأس مال البنك سيكون في الربع الأخير من العام 2025. وبناء على ذلك، سيكون من السابق لأوانه تقديم أي إرشادات محددة حول القرار الذي سيتخذه البنك في ذلك الوقت.

إلا انه من الناحية التاريخية، قام البنك باستدعاء سندات الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي السابقة واستبدالها قبل ذلك. ويحرص بنك الكويت الوطني على تبني نهج داعم للمستثمرين، مما يوفر مؤشراً عاماً لما قد يكون متوقعاً.

وبالطبع، سيتم اتخاذ القرار في الوقت المناسب وبناءً على معطيات السوق وظروفه آنذاك.

أمير حنا:

لدينا سؤال حول النمو، والنمو القوي للقروض التجارية في أوروبا والمملكة المتحدة. ما هي أبرز المجالات التي تدفع هذا النمو؟ وما هي التوقعات للعام 2025 سواء في الأسواق الأوروبية أو على المستوى المحلي؟

سوجيت رونغي:

ينقسم هذا السؤال إلى عدة محاور، وسأبدأ أولاً بتناول الجزء المتعلق بنمو سوق القروض المحلية.

شهدت سوق قروض التجزئة في الكويت ضعفاً ملحوظاً على مدار العام إلى العام ونصف الماضي، متأثرة بصفة رئيسية بارتفاع أسعار الفائدة. ولم يكن لخفض البنك المركزي لسعر الخصم بمقدار 25 نقطة أساس تأثير كبير على تحفيز اقبال العملاء على الاقتراض. ويظل نشاط إقراض قطاع التجزئة مرهوناً بحجم وتوقيت قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن تخفيض أسعار الفائدة، إذ يتوقع خفضها مرة او مرتين خلال العام 2025.

ومن المتوقع أن يشهد العام الحالي انتعاشاً ملحوظاً في أنشطة المشاريع، مما سينعكس بصورة إيجابية على البنك، بدءاً بزيادة نشاط التمويل التجاري، يليه نمو التسهيلات الائتمانية. ومن المرجح أن تظهر بعض المكاسب في التمويل التجاري، ليس بالضرورة على صعيد إيرادات الفوائد، ولكن بشكل أكبر من

خلال ارتفاع إيرادات الرسوم خلال العام 2025. ومن المرجح أن تبدأ عمليات سحب القروض لتمويل المشاريع خلال فترة تتراوح بين أربعة إلى ستة أرباع عقب إسناد عقود المشاريع.

هذا، ولم يقتصر نمو القروض على شبكتنا الدولية في أوروبا والمملكة المتحدة فقط، بل شمل أيضاً معظم مواقعنا في الخارج. علماً بأن هذه القروض ليست متمركزة في فئة واحدة، بل تتوزع عبر قطاعات متنوعة والعديد من العملاء. ونحظى بطلب قوي على الائتمان في مواقعنا الدولية، كما نتوقع استمرار النمو الجيد للقروض خلال العام المقبل.

سؤال حول توقعات عودة الكويت إلى سوق السندات الأوروبية. **أمير حنا:**

بالطبع، أود الإشارة إلى بيان حديث صادر عن وزيرة المالية، والذي تم تناوله في مقابلة معها، حيث أكدت أن أجندة الحكومة تهدف إلى تعزيز المشهد الاقتصادي المحلي. وتشمل هذه الأجندة مجموعة من الأدوات المالية، وأحد العناصر الأساسية فيها هو قانون الدين العام. ومن المتوقع أن يتم إقرار قانون الدين الجديد في المستقبل القريب، إلا أن ذلك يعتمد على أوضاع السوق.

عصام الصقر:

سؤال حول النفقات التشغيلية، ما هي الدوافع الرئيسية وراء النمو السنوي للنفقات الإدارية بنسبة 13%؟

أمير حنا:

كما استعرضت منذ قليل، يواصل البنك التركيز على تعزيز قدراته الرقمية وزيادة تركيزه على مجالات محددة في عروض المنتجات الجديدة والتحسينات التكنولوجية، سواء على مستوى الواجهة الأمامية أو في الأنظمة الداخلية. ومن المتوقع أن تستمر التكاليف المرتبطة بهذه المبادرات خلال العام 2025، مما سيؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية بنسبة تقارب 10%.

سوجيت رونغي:

سؤالان حول صافي هامش الفائدة، وتأثير خفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس على صافي هامش الفائدة في العام 2025.

أمير حنا:

عندما نضع نموذجاً لصافي إيرادات الفائدة، يصعب التنبؤ بما إذا كان بنك الكويت المركزي سيتتبع خطى الاحتياطي الفيدرالي في خفض سعر الفائدة. إلا أنه في حال قرر الاحتياطي الفيدرالي خفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس وتتبعها بنك الكويت المركزي، نتوقع أن يكون التأثير السنوي للتحويل الموازي في أسعار الموجودات والمطلوبات في حدود 3 إلى 4 نقاط أساس، بحيث يكون أقرب إلى 4 نقاط أساس.

سوجيت رونغي:

على صعيد الإستراتيجية، هل يمكنك توضيح خطط الاستحواذ الخاصة بكم؟

أمير حنا:

عصام الصقر:

نواصل تنفيذ استراتيجيتنا الحالية دون أي تغييرات ملحوظة في هذا الصدد، ولا توجد خطط استحواذ في الوقت الراهن. إلا انه في حال ظهرت أي خطط مستقبلية، يجب أن تكون تلك الخطط ذات قيمة مضافة لأصحاب المصالح.

وبعد التطورات الأخيرة المتعلقة بالعدول عن مشروع الاندماج بين بنك بوبيان وبنك الخليج، ليس لدينا أي خطط في طور الإعداد.

أمير حنا:

سؤال حول تقسيم دفتر القروض بين المحلي والدولي.

سوجيت رونغي:

ينقسم دفتر القروض إلى 70:30 بالمائة تقريباً. الجزء الأكبر منه 70% من الكويت و30% من مواقع دولية.

أمير حنا:

هل من الإنصاف الافتراض أن معظم نمو القروض في العام 2024 كان مصدره السعودية؟

سوجيت رونغي:

ليس صحيحاً. جاء نمو القروض الذي حققناه في العام 2024 من الكويت ومن شبكتنا الدولية بصفة عامة. إذ شهدنا نمو القروض ليس فقط من السعودية، بل أيضاً من أسواق أخرى مثل الإمارات، والمملكة المتحدة، وفرنسا، سنغافورة وغيرها.

أمير حنا:

الكثير من الأسئلة حول قانون الرهن العقاري والتغطية الصحفية الأخيرة حول آلياته وكيف سيبدو مشروع القانون؟

عصام الصقر:

حتى الآن، تجري المناقشات بين مختلف أصحاب المصالح، بما في ذلك البنوك، بما يشير إلى تقدم ملحوظ في وضع اللامسات الأخيرة على المسودة الأولية في وقت قريب.

بخلاف ذلك، لا توجد تحديثات جوهرية على القانون، ولكن هناك خطوات جادة نحو إقراره مع بعض التعديلات التي ما تزال قيد المناقشة، والتي قد تساهم في تسريع تنفيذه قريباً.

أمير حنا:

هل تأخذ توجهات نمو القروض بمعدل نمو متوسط أحادي الرقم في الاعتبار أي زيادة محتملة قد تنجم عن تطبيق قانون الرهن العقاري؟

سوجيت رونغي:

تستند توجهات نمو القروض بمعدل متوسط احادي الرقم إلى سيناريو الحالة الأساسية، ولا تأخذ في الاعتبار أي فوائد محتملة قد تنجم عن قانون الرهن العقاري. حيث لم نطلع بعد على تفاصيل القانون أو المبادئ التوجيهية التنفيذية المرتبطة به. وبالتالي، من المبكر تحديد تأثير النمو المرتبط بقانون الرهن العقاري في الوقت الحالي.

نلاحظ وجود إنفاق قوي في قطاع التجزئة، هل تلاحظون أيضاً هذا الاتجاه على أرض الواقع، بالإضافة إلى الطلب المرتفع على قروض التجزئة؟

أمير حنا:

ما يزال الإنفاق في قطاع التجزئة عند مستويات جيدة، ولكنني أعتقد أن بيئة أسعار الفائدة المرتفعة تؤثر بشكل كبير، حيث لا يترجم هذا الإنفاق إلى طلب كبير على الائتمان من عملاء التجزئة. ونأمل أن نشهد تحسناً في الطلب على قروض التجزئة مع انخفاض أسعار الفائدة في المستقبل.

سوجيت رونغي:

أعتقد أننا بذلك قد أجبنا عن جميع الأسئلة التي وردتنا اليوم.

أمير حنا:

شكراً جزيلاً لكم جميعاً على المشاركة.

أتوجه بالشكر للإدارة التنفيذية لبنك الكويت الوطني والشكر موصول لك أحمد على هذه المكالمة.